

أكد النائب والوزير السابق أحمد باقر أن قضية خلية العبدلي خطيرة جداً، متسائلاً عن الهدف من تخزين أسلحة خطيرة بهذه الكميات في الكويت. وقال باقر في حوار خاص مع «الانباء»: أنه يجب الابتعاد عن تداول قضية خلية العبدلي في المنتديات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي وترك الأمر للقضاء وعدم تحويله إلى قضية طائفية حفاظاً على الوحدة الوطنية. مشدداً على أنه لا يجوز الهجوم على القضاء، ومن لديه معلومات يقدمها للنائب العامة بحسب المادة 14 من قانون الإجراءات. وأضاف أن التجمع السلفي يفخر بأنه لم ينسق وراء تأييد حزب الله قبل عدة سنوات وإسباغ البطولة عليه، مشيراً إلى أن بعض من كان يمدح الحزب يشتمه الآن. وحول حديث حسين المعنوق في أحد المساجد الجمعة الماضية. قال باقر: إن ما بدر من المعنوق خطأ ومخالفة جسيمة لميثاق المسجد ويجب اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وبحق إمام المسجد الذي سمح له باستخدام المنبر. وأكد باقر أنه حذر مراراً وتكراراً من العجز في الموازنة عندما كان نائباً وبعده أن أصبح وزيراً. ومع الأسف ازدادت المصروفات الجارية لتبلغ 85% من الميزانية. موضحاً أن بعض النواب كان همهم الصرف وإقرار الهبات والكوادر لكسب الشعبية على حساب المال العام، وأن يتباكون على العجز. وحول المطالبات بتعديل المناهج. قال باقر: أنه لا علاقة للمناهج التربوية في الحوادث الأمنية والإرهاب والتطرف. ومن يدعي ذلك لديه موقف مسبق من بعض الأحكام الشرعية. مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من الأميركيين والبريطانيين والتونسيين انضموا لـ «داعش» ولم يدرسوا المناهج الكويتية. وأضاف مبرراً أن حوادث القتل والانفجارات تكاد تكون شبه يومية في الولايات المتحدة ولم نسمع عن مطالبات بتغيير المناهج. مؤكداً أن الأفكار المخربة والهدامة تنسل عبر وسائل التواصل الاجتماعي ويعدها الوضع الإقليمي. واستطرد النائب والوزير السابق أحمد باقر قائلاً: إن التيار الليبرالي لم يفهم دعوة «بعض الإسلاميين» للكوفيدالية ومطالبنا كانت نوعاً من توحيد السياسة الخارجية والدفاعية لدول «التعاون». مشيراً إلى أن الكوفيدالية تختلف عن الفيدرالية فأولاً تحافظ فيها الدولة على سيادتها ودستورها ولا يمكن للإسلاميين الموافقة على ما يخالف الدستور. فألى التفاصيل:

حوار: حسين الرضا

أكد أن نسبة كبيرة من الأميركيين والبريطانيين والتونسيين انضموا لـ «داعش» ولم يدرسوا المناهج التربوية الكويتية

## باقر لـ «الانباء»: لا علاقة للمناهج بالحوادث الأمنية والإرهاب والتطرف ومن يدع ذلك فليده موقف مسبق من بعض الأحكام الشرعية

حذرت من العجز في الموازنة عندما كنت نائباً وبعده أن أصبحت وزيراً ومع الأسف ازدادت المصروفات الجارية لتبلغ 85% من الميزانية

بعض النواب كان همهم الصرف وإقرار الكوادر لكسب الشعبية على حساب المال العام والآن يتباكون على العجز

قضية «خلية العبدلي» خطيرة جداً والسؤال المطروح: ما الهدف من تخزين أسلحة خطيرة بهذه الكميات في الكويت؟

حوادث القتل تكاد تكون شبه يومية في الولايات المتحدة ولم نسمع عن مطالبات بتغيير المناهج

الأفكار المخربة والهدامة تنسل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والوضع الإقليمي

التيار الليبرالي لم يفهم دعوة «بعض الإسلاميين» للكوفيدالية ومطالبنا كانت نوعاً من توحيد السياسة الخارجية والدفاعية لدول «التعاون»

الكوفيدالية تختلف عن الفيدرالية فالأولى تحافظ فيها الدولة على سيادتها ودستورها ولا يمكن للإسلاميين الموافقة على ما يخالف الدستور

ما بدر من المعنوق خطأ ومخالفة جسيمة لميثاق المسجد ويجب اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه وبحق إمام المسجد

التراشق وتوزيع الاتهامات مضر بالمصلحة العامة وعلينا الحفاظ على الوحدة الوطنية

هل هذا يعني إيقاف الانتخابات الطلابية كما صرح بذلك النائب د.عبدالرحمن الجبران؟  
● لا، لا يجوز ذلك، والانتخابات الطلابية يجب أن تستمر، ولكن على الوزير وإدارة الجامعة أن يطبقوا القوانين واللوائح على المخالفين، سواء من استخدم الشعارات القبلية أو العنف أو شعارات طائفية، على الإدارة الجامعية أن تكون حازمة في تطبيق النظم واللوائح عليه.

أصدر التيار الليبرالي بياناً انتقد فيه توجهات التيار الإسلامي في الدعوة إلى الكوفيدالية الخليجية بين دول مجلس التعاون والتناقض بين هذه الدعوة ورفض سابق للاتفاقية الأمنية بماذا تردون؟

● الظاهر لدينا أنهم لم يفهموا دعوتنا ومطالبنا بهذا الأمر، فلا يعقل أن من رفض الاتفاقية الأمنية التي فيها مخالفة دستورية يطالب بتعديلها في مخالفة أيضاً.

المطالبة التي أطلقناها فيها نوع من توحيد السياسة الخارجية والدفاعية، والكوفيدالية مرنة ولها أشكال كثيرة تبدأ من الاتفاقيات بقوانين وصولاً إلى التغييرات الشاملة، مع العلم أن الكوفيدالية تختلف عن الفيدرالية، فالكوفيدالية تحتفظ فيها الدولة بسيادتها ودستورها ولا يمكن أن يوافق الإسلاميون على أي صيغة تخالف الدستور الكويتي ولكن المطالبة التي أعلنت حسيماً فهمتها في توحيد السياسة الخارجية والدفاعية لدول التعاون وهذه يمكن إجراؤها بمعاهدات وحسيماً قرأت الفيدرالية في الدول التي طبقها أشترطت الإجماع في قراراتها بحيث يكون لكل دولة سيادتها ومطالبة الإسلاميين فيها كهدف لا يختلف عن المطالبات السابقة التي حدثت سابقاً مثل المطالبة بالسوق العربية المشتركة، خصوصاً أنه لم يكن هناك شيء معروض على مجلس الأمة يناقش إذ ما يقار هو هدف لكل عربي أن تتحقق السوق العربية أو غيرها ونحن لدينا أمثلة عدة منها أوروبا والوحدة الاقتصادية فيما بين دولها والمفاوضات الأميركية - الإيرانية أو ما سمي بـ 1 + 5 مثلت أوروبا فيها جهة واحدة، وعندما يتحدث الإسلاميون عن هذا المبدأ يذكرون ذلك من باب أنه هدف مستقبلي يجب أن يكون السعي إليه بشكل لا يخالف الدستور خصوصاً أن الأمر الآن بدأ يتعلق بالبقاء أو الانهيار.

والبعض يقول إن ما يحدث الآن من أسلوب التعاون بين دول المجلس نوع من أنواع الاتحاد القائم على المعاهدات ومثل هذه الدعوة للأسف الأخوة الليبراليين كبروا واستغلوا انتخابياً أكثر من ممارس هذه الجريمة، ومضمونها وهدفها الذي تحدثنا عنه.

الأمر ونحن نشكر النيابة العامة على كسبها قضايا تجميد الأموال في لندن وسويسرا. وكما تصدينا في السابق لجرائم الأموال العامة والاستيلاء على الأراضي ومكافحة الفساد، ادعو الحكومة ومجلس الأمة إلى التصدي لهذه الأمور، وأهمها الفساد، بشكل متواز مع تقديم وإصلاح هيكلية الميزانية ووقف الهدر، مع ضرورة تنويع مصادر الدخل وتحرير الأراضي لمختلف الأنشطة الاقتصادية للمواطنين حتى يستقلوا عن العمل الحكومي ويكون تقديم الخدمات عن طريق القطاع الخاص.

بتناول البعض حالياً قضية تعديل المناهج كل حسب رؤيته، فما رأيك بهذا الأمر؟  
● أنا متأكد أنه لا علاقة للمناهج بالحوادث الأمنية أو الإرهاب والتطرف ومن يقول هذا الكلام شخص متطرف ضد بعض الأحكام الشرعية.

فهناك عشرات ومئات الآلاف ممن درسوا المناهج الكويتية ولم يتطرق منهم أحد في أفكاره مع العلم أن من قام بتفجير مسجد الصادق معظمهم أشخاص غير كويتيين ولم يدرسوا أو يتلقوا تعليمهم في الكويت، وما يثار عن قضية المناهج غير صحيح ومن يقومون بالانضمام لداعش فيهم نسبة كبيرة من الأميركيين والبريطانيين وأكثرهم من تونس التي لا توجد بها مناهج دينية محددة وما يثار عن قضية المناهج يدل على موقف مسبق من بعض الأحكام الشرعية، ولكننا نذكر أنه قبل حوالي شهر من الآن قام سائح أميركي بوضع متفجرات في حقيبة ظهره في فينلاند وتركها في مكان عام وانفجرت وماتت العشرات هناك ولم نسمع عنهم طالبوا بتغيير المناهج في أميركا والولايات المتحدة بشكل يومي تقريباً فيها جرائم قتل وانفجارات وحتى أحداث القتل التي حصلت في ألمانيا لبعض المسلمين من قبل منظرين ألمان لم تعقبها مطالبات بتغيير المناهج.

ويجب أن نعلم أن الأفكار المخربة والهدامة تتسلسل عبر وسائل التواصل الاجتماعي والظروف الإقليمية، والمسألة ليست مسألة مناهج، ولكن ما يثار هو لتحقيق أهداف معينة وهذه المناهج صاغها كاترة في كلية الشريعة ومختصون في التربية، ونحن نقراهم مع أحفادنا ولا نجد فيها ما يخالف الدين ولا يوجد بها ما يدعو إلى التطرف وأحياناً نجد فيها ترجيحاً لبعض الأمور وهذا لا يعتبر نظراً مثل قضية الصلاة والوقف والسيرة وهذا لا يعد إرهاباً ولا تطرفاً.

والمقلق حقاً في الجامعة و«التطبيقي» هو بروز ظاهرة الانتخابات الفرعية، وهذا أمر خطير، ووعد الوزير بإيقاف كل من يمارس هذه الجريمة، ونحن نقول له أسرع فهذه الأمور تتفاقم.



أحمد باقر

العامة وفي عهدي تم تحصيل أموال عامة طائلة كانت مسروقة في الخارج، واستطعنا أن نقر قانون الـ «B.O.T»، واستطعنا أن نقر أسلوب المزايدة في استغلال أراضي الدولة. وللأسف الشديد ازدادت المصروفات الجارية لتصل إلى 85% من الميزانية علماً بأن كل خبراء الاقتصاد مثل جاسم السعدون وماكنزي وبلير واللجنة الاستشارية الاقتصادية التي شكلها صاحب السمو الأمير في ذلك الوقت توقعوا حدوث العجز في عام 2021 إلا أن العجز جاء مبكراً في عام 2015 لأن أسعار النفط انخفضت. وفي كل الأحوال كان العجز قادماً لا محالة بسبب الخلل في هيكلية ونموذج الميزانية والقطاع الخاص لا يساهم في إيرادات الدولة، علماً أن الخطة الخمسية التي انتهت والخطة الجديدة كلها تتفق على ضرورة زيادة مساهمة القطاع الخاص في إيرادات الدولة وزيادة توظيف الكويتيين في القطاع الخاص، وهكذا ضاعت علينا فرص كثيرة لتعديل المسار الاقتصادي ومطالباتنا السابقة لم يؤخذ بها إلا من المجلس ولا من الحكومة، وحتى الجهود الشعبية لم يؤخذ بها عندما شكل مجموعة من المواطنين المختصين «مجموعة 26»، لهذا الغرض، إلا أنهم فوجئوا بالهجوم والسباب من قبل بعض الجهات غير المختصين، ولا شك أن البلد بحاجة إلى عملية جراحية لإنقاذ الاقتصاد ودائماً ما تكون العملية الجراحية مؤلمة، ونؤكد أن أي قرار يتأخر عن وقته المناسب تكون كلفه علاجه فادحة، وعلى سبيل المثال اقترحنا أنا والإخوة مشاري العنجري ووليد الجري عام 1986 أن تقوم هيئة الاستثمار بإدارة أموال واستثمارات التامينات الاجتماعية، ولكن للأسف لم يمر هذا القانون في ذلك المجلس ولم توافق عليه الحكومة، وبالتالي حصل ما حصل الآن ولولا الله ثم جهود وفهد الراشد لما تم اكتشاف

من هذا الخطأ ونؤكد أنه لا يجوز استغلال المساجد في هذه الأمور وميثاق المسجد واضح جداً ومن أهم ما ورد به ترك الأمور السياسية جانباً والنيابة العامة موجودة لمن يريد تقديم معلومات. والكلام عن التعذيب غير ثابت حتى الآن والقاضي قام بتحويل المتهمين إلى الطب الشرعي وإلى الآن لم تظهر النتيجة فما القصد من وراء تهييج الناس ولمصلحة من هذا التصعيد واستغلال وسائل التواصل الاجتماعي في هذه القضية أمر لا يجوز ويجب ترك الموضوع للقضاء والسعي للمحافظة على الوحدة الوطنية ولذلك يجب اتخاذ الإجراءات القانونية بالنسبة للخاطب أو الإمام الذي تركه يخاطب في الناس وتطبيق القانون عليه هو أيضاً.

تنامى العجز في الميزانية العامة للدولة أصبح محل اهتمام وحتى الأوساط الاجتماعية ما هي رؤيتكم مثل هذا الأمر؟

● لقد حذرت من العجز في الموازنة وتزايد الصرف الجاري عندما كنت نائباً وعندما أصبحت وزيراً واستطعت أن اقتصر وأشرع قوانين مهمة تدر أموالاً على الدولة مثل قانون الزكاة والتأمين الصحي الذي يحقق إيرادات للدولة حوالي 150 مليون دينار سنوياً وكذلك قانون الوكالات العقارية الذي يعود على الميزانية بمبالغ جيدة، وللأسف الشديد كان هناك نواب ووزراء كل همهم الصرف وإقرار الهبات والكوادر لكسب الشعبية على حساب المال العام، والآن يتباكون على العجز، رغم أن هذه الكوادر فرقت بين المواطنين ممن يحملون المؤهل نفسه، وأصبح أصلحها الآن فيما يعرف بالبيدس الاستراتيجية يكلف الدولة حوالي 400 مليون دينار سنوياً، ونحن تصدينا لقضايا الأموال

يجب الابتعاد عن تداول قضية خلية العبدلي في المنتديات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي وترك الأمر للقضاء وعدم تحويله إلى قضية طائفية

لا يجوز الهجوم على القضاء.. ومن لديه معلومات يقدمها للنائب العامة بحسب المادة 14 من قانون الإجراءات

تنافى العجز في التجموع السلفي بأننا لم ننتسق وراء تأييد حزب الله قبل عدة سنوات وإسباغ البطولة عليه ومن كان يمدح الحزب يشتمه الآن

لقد كنا من أول يوم ضد الهجوم على القضاء ولكننا صرنا نسمعنا الهجوم على القضاء في المواقع وكان موقفنا واضحاً في تلك الأيام ونحن الآن موقفنا واضح أيضاً وثابت بأنه لا يجوز الهجوم على القضاء ونحن نفخر في التجمع الإسلامي السلفي بأننا لم ننساق وراء تأييد حزب الله قبل عدة سنوات وإسباغ البطولة عليه وبعض من كان يمدح حزب الله في ذلك الوقت يشتمه الآن ونحن موقفنا واضح منذ سنوات ولم يتغير. أما ما حصل من قبل المعنوق فهو خطأ ومخالفة جسيمة لميثاق المسجد وقد يشكل جريمة، وأنا كنت وزيراً للأوقاف في السابق، وسبق أن قمنا بإيقاف خطباء ارتكبوا أقل

ما رأيك بالأحداث الأخيرة المتعلقة بخلية العبدلي؟ وكيف تنظر إلى خطبة حسين المعنوق التي ألقاها الجمعة الماضية؟

● لا شك أن موضوع خلية العبدلي خطير جداً واكتشاف أسلحة بهذا الحجم والكمية أمر يشكل جريمة ويثير العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام، فهذه جريمة خطيرة، فكيف يتم تخزين أسلحة مدمرة في الكويت؟ وما الهدف من ذلك؟ أذكر أنه في مجلس 85 عندما كنت مقرر اللجنة التشريعية حيث ناقشنا قانون المرفقات ووضعنا عقوبات مشددة على حيازة الأسلحة والمرفقات والوقود من وراء حيازتها، حيث تدرجت العقوبة إلى الإعدام إذا كان القصد من حيازة الأسلحة والمرفقات تدمير المباني أو إزهاق الأرواح.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف جلبت وخرنت هذه الأسلحة؟ وما القصد من تخزينها رغم صدور قوانين تجرم الاحتفاظ بالأسلحة وعددها 3 قوانين في عدة سنوات، ونحن نرى أن نوعية الأسلحة خطيرة جداً، واتهام النيابة للخلية خطيرة أيضاً حول التخابر مع دولة أجنبية وحزب الله ونحن ندين ونستنكر هذا الأمر الخطير. وفي هذا الأمر يجب على الإنسان ألا يجتهد مادام الأمر أصبح في عهد القضاء، ويجب الابتعاد عن تداول الأمر والقضية في المنتديات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي والنيابة العامة سلطة مخولة دستورياً في التعاطي مع القضية والإدانة والبراءة سلطة منوط بها القضاء ومن الخطأ أن يقوم أحد بتبرئة أو إدانة أحد أو تخزين أحد من غير صدور حكم قضائي، خصوصاً مع وجود 3 درجات من التقاضي. ويسوؤني تبادل الاتهامات وتحويل الأمر إلى منسقى طايفي، فهذا مضر بالبلد والمصلحة العامة ومن لديه معلومات عليه تقديمها للنيابة العامة كما نصت المادة 14 من قانون الإجراءات، وأؤكد من جديد أنه يجب إبعاد القضية عن الطائفة ولا يجوز الترشق بالاتهامات.

ولقد كنا من أول يوم ضد الهجوم على القضاء ولكننا صرنا نسمعنا الهجوم على القضاء في المواقع وكان موقفنا واضحاً في تلك الأيام ونحن الآن موقفنا واضح أيضاً وثابت بأنه لا يجوز الهجوم على القضاء ونحن نفخر في التجمع الإسلامي السلفي بأننا لم ننساق وراء تأييد حزب الله قبل عدة سنوات وإسباغ البطولة عليه وبعض من كان يمدح حزب الله في ذلك الوقت يشتمه الآن ونحن موقفنا واضح منذ سنوات ولم يتغير. أما ما حصل من قبل المعنوق فهو خطأ ومخالفة جسيمة لميثاق المسجد وقد يشكل جريمة، وأنا كنت وزيراً للأوقاف في السابق، وسبق أن قمنا بإيقاف خطباء ارتكبوا أقل